



SSC-PAL/12-2024/DOC.1

القرارات السياسية المتعلقة بالقضية الفلسطينية
أبيدجان - جمهورية كوت ديفوار
21 شعبان 1445
2 مارس 2024

القرارات السياسية المتعلقة بالقضية الفلسطينية	
القضية الفلسطينية	CONF-18/PFR-1
الوضع في قطاع غزة ومحيطه	CONF-18/PFR-2
دور البرلمانات الإسلامية في التصدي للمخططات الصهيونية الإسرائيلية بشأن يهودية الكيان الصهيوني (إسرائيل) وتهويد القدس	CONF-18/PFR-3
الأراضي العربية المحتلة في سوريا ولبنان	CONF-18/PFR-4

قرار رقم 1-PFR/18-CONF

بشأن

القضية الفلسطينية

إن مؤتمر اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في دورته الثامنة عشرة المنعقدة تحت شعار "التغير المناخي في العالم وكيف يتصدى له أعضاء الاتحاد"، في مدينة أبيدجان- كوت ديفوار في 23- 24 شعبان 1445هـ (4-5 مارس 2024)

إنطلاقاً من المبادئ والأهداف الواردة في النظام الأساسي للاتحاد وميثاق منظمة التعاون الإسلامي، إذ يؤكد من جديد التزامه بكافة القرارات الإسلامية الصادرة عن المؤتمرات الإسلامية، وقرارات مؤتمرات الاتحاد في دوراته السابقة بشأن قضية فلسطين ومدينة القدس والنزاع العربي - الإسرائيلي بشكل عام، وإذ يستذكر القرارات الصادرة عن مجلس الأمن الدولي بشأن القضية الفلسطينية، خاصة القرارات بالأرقام 242 (1967)، 252 (1968)، 338 (1973)، 425 (1978)، 476 (1980)، 478 (1980)، 681 (1990)، 1073 (1996)، 1397 (2002)، 1435 (2002)، 1515 (2003) و2334-2016 وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر في 11 ديسمبر 1948م تحت رقم 194 الخاص بعودة اللاجئين الفلسطينيين، والقرار رقم 10/10 الصادر عن الدورة الطارئة العاشرة للجمعية العامة عام 2002،

وإذ يشير إلى القرارات الصادرة عن مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي العربية الفلسطينية المحتلة، بما فيها ذلك القرار الصادر عن الدورة الخاصة الحادية والعشرين بتاريخ 23 يوليو 2014م،

وإذ يعبر عن القلق بشأن محاولات بعض الدول لإلغاء البند السابع من جدول أعمال مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، المتعلق بمعالجة "وضع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة" بما فيها مدينة القدس الشريف، مع التأكيد على أن هذا البند ينسجم مع طبيعة عمل المجلس ومع الطبيعة الفريدة للاحتلال الإسرائيلي الذي طال أمده لدولة فلسطين، والانتهاكات الإسرائيلية المستمرة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وإذ يؤكد أن استمرار الاحتلال الإسرائيلي وممارساته غير القانونية في الأراضي الفلسطينية المحتلة وانتهاكاته الخطيرة للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان يعتبر أساساً للوضع المزري الحالي الذي يواجهه الفلسطينيون ويهدد السلام والأمن الدوليين،

وإذ يدين الانتهاكات الإسرائيلية المستمرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وإجراءاتها الهادفة إلى تهويد القدس وحصار قطاع غزة وإنشاء المستوطنات وتطبيق العقوبات الجماعية، التي تشكل جرائم حرب وانتهاكات خطيرة للشرعية الدولية،

وإذ يرفض الأنشطة الاستعمارية المكثفة والجارية بكل مظاهرها على الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك مدينة القدس، الأمر الذي يشكل انتهاكاً وجريماً وفق القانون الدولي، ويشكل تهديداً لفرص إحلال السلام، وإذ يعرب عن قلقه العميق من تواصل الأنشطة الاستيطانية لإسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، وكافة الممارسات الأخرى التي تعرض السلم والأمن الدوليين للخطر،

وإذ يستذكر القرار رقم 67/19 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 29 نوفمبر 2012 والذي منحت بموجب فلسطين صفة دولة مراقب لدى الأمم المتحدة وفق الحل المجمع عليه دولياً والقائم على مبدأ الدولتين وعلى حدود ما قبل عام 1967،

وإذ يشيد بصمود أبناء الشعب الفلسطيني ونضالهم العادل والبطولي من أجل استرداد حقوقهم الوطنية الثابتة وغير القابلة للتصرف، وإذ يؤكد تواصل المساعي المشتركة من أجل وضع حد للحصار اللاإنساني الذي تسبب في حرمان أكثر من مليوني إنسان فلسطيني في غزة من حريتهم وسبل عيشهم الكريم وعزلهم عن فلسطين وبقية العالم منذ أكثر من عقد من الزمن،

وإذ يرحب بقوة بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم A/77/400 بشأن الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، المصادق عليها في الـ 30 ديسمبر 2022، الذي يتضمن رأي استشاري من محكمة العدل الدولية بشأن الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية. وإذ يعرب عن قلقه البالغ إزاء التقرير الأخير الصادر عن المؤتمر الألماني لوزراء الداخلية الألمان والذي يركز على المنع والتدخل ضد معاداة السامية حين يتعلق الأمر بإسرائيل، بينما يستهدف مثل هذا العمل تجريم النشاط الفلسطيني في خارج أرض فلسطين،

وإذ يشعر بالألم الشديد من الاتجاهات التي ميّزت سنة 2023-2024 من أكثر الأعوام دموية في التاريخ الحديث بالنظر إلى الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، حيث أن معظم الضحايا من المدنيين الفلسطينيين:

1. يؤكد مركزية القضية الفلسطينية والقدس بالنسبة للأمة الإسلامية، ويشدد على أهمية مدينة القدس باعتبارها عاصمة الدولة الفلسطينية وحاضنة ثالث الحرمين الشريفين ولذا فهي تشكل خطأ أحمر لا يمكن تجاوزه، حتى تتحقق الحقوق المشروعة وغير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني، المتمثلة في عودة جميع اللاجئين والتحرر من الاحتلال وقيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس.

2. يدين الجرائم الممنهجة وواسعة النطاق التي تمارسها إسرائيل والتهمج القسري الممنهج للشعب الفلسطيني من قراهم وتجمعاتهم السكنية بهدف الاستمرار في سياسة الضم والتوسع الاستعماري الإحلالي، ويعلن رفضه المطلق وإدانته الشديدة للسياسات الاستعمارية التي تنتهجها سلطات الاحتلال لضم أي جزء من الأراضي الفلسطينية المحتلة لصالح توسيع الاستعمار الاستيطاني غير الشرعي، بما فيها أي جزء من الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية وغور الأردن وشمال البحر الميت والمستوطنات القائمة عليها، ويعتبر هذا اعتداءً سافراً جديداً على الحقوق التاريخية والقانونية للشعب الفلسطيني، وانتهاكاً صارخاً لميثاق الأمم المتحدة وقراراتها ذات الصلة ومبادئ القانون الدولي، ويطالب المجتمع الدولي وكافة المؤسسات الحقوقية إلى تجريمها واتخاذ كافة الإجراءات السياسية والقانونية بما فيها فرض العقوبات لمواجهة هذه السياسة الاستعمارية.

3. يدين بشدة استمرار إسرائيل سلطة الاحتلال الاستعماري في سياسة الاعتقال والاحتجاز التعسفي المستمرة بحق الآلاف من أبناء الشعب الفلسطيني وما يتعرضون له من انتهاكات لحقوقهم المكفولة دولياً، ويرفض المنظومة الاستعمارية وأدواتها القمعية كالمحاكم الاستعمارية غير الشرعية، وتحديد سياسة الاعتقال الإداري غير القانونية في حق البرلمانين، ويؤكد على مساندة لمطالب الأسرى المضربين عن الطعام ضد اعتقالهم غير الشرعي، ويستذكر سياسة الإهمال الطبي المتعمد بحق الأسرى الفلسطينيين، ويؤكد على حقهم المكفول دولياً في تلقي العلاج وتوفير الرعاية الصحية الكاملة لهم، ويحمل الاحتلال المسؤولية عن حياتهم، ويطالب العالم بإنهاء

احتجازهم وإنقاذ حياتهم، ويرفض في هذا الصدد سياسة العقاب الجماعي والتحرير من قبل بعض الجهات ضد أهالي الأسرى والشهداء، ويؤكد على حقهم في حياة كريمة وتمتعهم بكافة حقوقهم الإنسانية.

4. يؤكد على ضرورة التمييز بين الإرهاب وحق المقاومة المكفول للشعوب المستعمرة التي تكافح من أجل استقلالها ونرفض بأي شكل من الأشكال الخط بين الإرهاب والمقاومة، ويحمل حكومة الاحتلال الإسرائيلي المسؤولية الكاملة عن الجرائم المقترفة في حق الشعب الفلسطيني، وعن سياسة العقاب الجماعي العشوائي التي تتبعها، في انتهاك صارخ للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، وإرغامها على الالتزام بمسؤولياتها القانونية في هذا الشأن، وفقاً لاتفاقيات جنيف باعتبارها الكيان القائم بالاحتلال.

5. يدين بأشد العبارات اقتحام المسجد الأقصى المبارك/ الحرم القدسي الشريف من قبل وزير متطرف في حكومة الاحتلال الاستعماري الإسرائيلي وأعضاء "كنيست" ومجموعات المستوطنين المتطرفين بحماية قوات الاحتلال، ويحذر من عواقب استمرار التطاول والإساءات المستمرة والاعتداءات الخطيرة اليومية لسلطات الاحتلال وقواته العسكرية والمستعمرين الإرهابيين على الأماكن الدينية في مدينة القدس، في خرق جسيم للقانون الدولي وعبث غير مسبوق بالوضع التاريخي والقانوني القائم خصوصاً محاولات المستعمرين اليهود المتطرفين تأجيج نيران الصراع الديني بفرض تقسيم زمني ومكاني للحرم القدسي الشريف ومايشكله ذلك من تهديد على السلم والأمن الدوليين.

6. يرحب بتقرير اللجنة الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري الصادر في 30 أبريل 2021، الذي يؤكد على مقبولية ومشروعية الشكوى التي قدمتها دولة فلسطين ضد إسرائيل، ويدعو حكومات المجالس الأعضاء لدعم دولة فلسطين في هذا التوجه، كما يرحب بتقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة التي شكلت بقرار من مجلس حقوق الإنسان للتحقيق داخل الأرض الفلسطينية المحتلة.

7. يطالب بالعمل على استصدار قرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة بتجميد عضوية إسرائيل كونها لم تنفذ قرار الجمعية العامة ذي الرقمين 181 و 194 اللذين كانا شرطاً لقبول عضوية الكيان الصهيوني في الأمم المتحدة.

8. يثمن قرار الجمعية العامة الخاص بإحالة ماهية الاحتلال وانتهاكاته المستمرة لمحكمة العدل الدولية، وإذ يحيي كل من ساند القرار فإنه يطلب التواصل الإسلامي مع الدول التي اعترضت وامتنعت عن دعم القرار. ويطلب من كل الدول تقديم رأيها وشهادتها لمحكمة العدل الدولية، انتصاراً للحق ورفعاً للظلم والقهر الذي يصنعه الاحتلال.

9. يشدد على أن أي خطة سلام لاتتسجم مع المرجعيات الدولية لعملية السلام في الشرق الأوسط، بما في ذلك القرارات الدولية ذات الصلة، مرفوضة ولن يكتب لها النجاح.

10. يطالب الأمم المتحدة بتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني، وإدراج قرارها تحت الفصل السابع، لوقف جرائم القتل والاعدامات، والتعدي على ممتلكات ومقدرات الشعب الفلسطيني.

11. يشجب انتهاكات الكيان الصهيوني الخطيرة في الأراضي الفلسطينية، بما في ذلك هجماتها المتكررة على الشعب الفلسطيني في قطاع غزة والضفة الغربية والذي يشكل جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، ويدعو المجتمع الدولي إلى تحميل مرتكبي هذه الجرائم، المسؤولية القانونية والسياسية، كما يدين بقوة قيام قوات الاحتلال الإسرائيلي

بالاعدامات الميدانية واعتقال الأطفال والفتيات والشباب الفلسطينيين، وبطالب محكمة الجنايات الدولية وباقي أجهزة العدالة الدولية بالتحقيق في هذه الجرائم ومعاقبة مرتكبيها.

12. **يدين** بشدة السياسة الاستيطانية التوسعية التي ينتهجها الكيان الصهيوني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس ويؤكد أن جميع الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية باطلة ولاغية بموجب القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية. ويدعو جميع الدول لاتخاذ الإجراءات الممكنة لحمل الكيان الصهيوني على وقف بناء المستوطنات وفي هذا الصدد يرحب بالمعارضة القوية للاتحاد الأوروبي للمشروع الاستيطاني الإسرائيلي غير القانوني، المتمثل بوسم منتجات المستوطنات ومقاطعتها لأنها تقوم على أرض فلسطين المحتلة.

13. **يطلب** بتنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2334 الصادر بتاريخ 23 ديسمبر 2016، والقاضي بعدم شرعية الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية، ولزوم الإيقاف الفوري والتام لكل الأنشطة الاستيطانية التي يقوم بها الكيان الصهيوني في الأراضي المحتلة، بما فيها مدينة القدس.

14. يدعو محكمة الجنايات الدولية إلى المضي قدماً في التحقيق الجنائي في جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبتها، ويرتكبها الكيان الصهيوني بحق الشعب الفلسطيني، بما في ذلك جرائم الاستيطان والضم، والعدوان على غزة، وقتل المدنيين والصحفيين والمسعفين، والتهجير القسري للفلسطينيين من بيوتهم.

15. **يرفض** كل أشكال التطبيع مع الكيان الإسرائيلي، ويؤكد على أن التطبيع لا يتسق مع احتلال أرض دولة فلسطين واستمرار المشروع الاستعماري فيها .

16. **يرحب** عالياً بإعلان الجزائر المنبثق عن مؤتمر لم الشمل من أجل تحقيق الوحدة الوطنية الفلسطينية ويعرب عن تقديره البالغ للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الشقيقة لدورها في رعاية المحادثات، ويثمن الجهود الحثيثة التي بذلها رئيس الجمهورية السيد/ عبد المجيد تبون من أجل إنجاح هذا المسعى التاريخي.

17. **يرحب** باعتماد الجمعية العامة بمنظمة الأمم المتحدة في 30 ديسمبر 2022 القرار رقم A/77/400 الذي يطلب من محكمة العدل الدولية إصدار فتوى بشأن الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية.

18. **يحيي** صمود الشعب الفلسطيني في مواجهة العدوان الإسرائيلي ويؤكد دعمه الكامل للنضال العادل للشعب الفلسطيني من أجل استرداد حقوقه الوطنية الثابتة بما في ذلك تجسيد السيادة لدولة فلسطينية وعاصمتها مدينة القدس وعودة اللاجئين الفلسطينيين بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194 لسنة 1948م.

19. **يحث** المجالس الأعضاء على الإسراع في تقديم المساعدات الفنية والإنسانية والاقتصادية للشعب الفلسطيني وللحكومة الفلسطينية خلال هذه الفترة الحساسة بغية المساعدة في تخفيف وطأة الوضع الإنساني الخطير في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك غزة والقدس، لإعادة تأهيل الاقتصاد والبنية التحتية الفلسطينية ولدعم تطوير وتعزيز المؤسسات الفلسطينية وجهود بناء الدولة الفلسطينية تمهيداً للاستقلال.

20. **يدين** بشدة رفض الكيان الصهيوني السماح للبعثة الفنية لليونسكو للتحقيق في الهجمات على الأماكن المقدسة في مدينة القدس القديمة، ويندد بالمحاولات الإسرائيلية الرامية إلى الاستيلاء على التراث الفلسطيني وتهويده، وإلى تزييف تاريخ فلسطين، بما في ذلك قرار ضم الحرم الإبراهيمي الشريف في مدينة الخليل ومسجد بلال بن رباح في بيت لحم وقريتي بتير ولفتا إلى لائحة تراثها، ويدعو في هذا الصدد، اليونسكو إلى تنفيذ قرارات مجلسها التنفيذي الصادرة في دورته 186 بشأن المواقع التاريخية والتراثية الفلسطينية، وذلك للحيلولة دون اقدم الكيان الصهيوني على استمرارها في تدمير التراث الثقافي الفلسطيني.

21. **يطالب** مجلس الأمن ومجلس حقوق الإنسان بالإنسان بالإنسان الصهيوني بتطبيق اتفاقية جنيف الرابعة على الأراضي المحتلة ومعاملة السجناء والمعتقلين الفلسطينيين في سجونها كأسرى حرب وفق القوانين الدولية ذات الصلة.
22. **يدعم** توجه فلسطين لنيل العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، ويدعو الدول الإسلامية كافة إلى تجنيد إمكاناتها الدبلوماسية وعلاقاتها الدولية وقدراتها لمساندة دولة فلسطين المحتلة في هذا السعي.
23. **يحث** الدول الأوروبية التي لم تعترف بعد بدولة فلسطين على أن تحذو حذو العديد من الدول الأوروبية، وأن تتحمل مسؤوليتها التاريخية نحو الشعب الفلسطيني في بحثه عن إقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة، كما **يحث** البرلمانات الغربية التي لم تعترف بعد بدولة فلسطين على أن تحذوا حذو مثيلاتها التي قامت بهذا الإجراء.
24. **يشدد** على انضمام دولة فلسطين إلى المنظمات الدولية والمعاهدات والمواثيق الدولية، كحق أصيل لدولة فلسطين.
25. **يؤكد** دعمه الكامل للشعب الفلسطيني من أجل ترسيخ وحدته الوطنية وتقوية جبهته الداخلية، ويدعو إلى تسريع خطوات تنفيذ اتفاقية المصالحة الفلسطينية بغية تعزيز الوحدة الوطنية وحشد كل الطاقات لمواجهة المخاطر المحدقة بقضية فلسطين، ويشيد في هذا الصدد بمبادرة الجزائر الأخيرة لتوحيد الصف الفلسطيني، المتمثلة في التوقيع على "إعلان الجزائر المنبثق عن مؤتمر لم الشمل من أجل تحقيق الوحدة الوطنية الفلسطينية".
26. **يدين بشدة** ازدواجية المعايير التي تطبقها الدول الغربية صراحة عند تناولها الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي الذي طال أمده.
27. **يوصي** دول المجالس الأعضاء في الاتحاد بالعمل معا وبتظافر الجهود لدعم القضية الفلسطينية في المنتديات البرلمانية الأخرى ومنها الاتحاد البرلماني الدولي.
28. **يدعو** جميع المجتمعات الإنسانية التي تدعم قضية فلسطين بشكل كامل إلى توحيد جهودها لإجبار إسرائيل على الامتثال لكل الثوابت الدولية.
29. **يدعو** أيضا المجتمعات الإنسانية لمساندة النشطاء الفلسطينيين والمنظمات الفلسطينية في جميع أنحاء العالم بما في ذلك الأراضي الأوروبية، وحمايتهم من أي تجريم بذريعة معاداة السامية.
30. **يؤكد مجددا** على أن أي تطبيع مع إسرائيل في الواقع سوف يقوض الجهود الفلسطينية لإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس، كما سيعرقل الحل الدائم والعادل لمحادثات السلام الفلسطينية- الإسرائيلية المتوقفة.

قرار رقم 2-PFR-18/CONF

بشأن

الوضع في قطاع غزة ومحيطه

إن مؤتمر اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في دورته الثامنة عشره المنعقدة تحت شعار "التغير المناخي في العالم وكيف يتصدى له أعضاء الاتحاد"، في مدينة أبيدجان- كوت ديفوار في 23-24 شعبان 1445هـ (4-5 مارس 2024)

إنطلاقاً من المبادئ والأهداف الواردة في النظام الأساسي للاتحاد وميثاق منظمة التعاون الإسلامي، إذ يؤكد من جديد التزامه بكافة القرارات الإسلامية الصادرة عن المؤتمرات الإسلامية، وقرارات مؤتمرات الاتحاد في دوراته السابقة بشأن قضية فلسطين ومدينة القدس والنزاع العربي - الإسرائيلي بشكل عام، وإذ يذكر بالبيان الختامي للاجتماع المرئي عن بعد لكل من الترويكا ولجنة فلسطين في أبريل 2023، والاجتماع الطارئ الافتراضي لرؤساء مجالس الدول الأعضاء في الاتحاد بتاريخ 16 أكتوبر 2023، لدراسة الأوضاع الخطيرة التي تتعرض لها القضية الفلسطينية ومناصرتها، وإذ يستذكر القرارات والتوصيات الصادرة عن القمة العربية والإسلامية المشتركة، في الرياض بتاريخ 11 نوفمبر 2023، والذي يقضي بإنشاء وحدة رصد إعلامية توثق كل جرائم الاحتلال ومنصات إعلامية رقمية تنشرها وتكشف الممارسات اللاشرعية وغير الإنسانية بحق الشعب الفلسطيني، وإذ يستذكر أيضاً القرارات الصادرة عن البيان الختامي الصادر عن الاجتماع الاستثنائي الخامس للجنة فلسطين لمناقشة "العدوان الإسرائيلي الأثم ضد الشعب الفلسطيني" الذي عقد في طهران بتاريخ 10 يناير 2024،. وإذ يأخذ علماً بمخرجات إعلان قسنطينة الصادر عن اجتماع اللجنة التنفيذية في دورتها الخمسين بحضور أعضاء اللجنة الاقتصادية في قسنطينة بالجزائر بتاريخ 15-16 فبراير 2024، وإذ يتابع بقلق بالغ التصعيد غير المسبوق الذي تشهده الأراضي الفلسطينية نتيجة الاعتداءات الإسرائيلية الوحشية التي يتعرض لها المدنيون العزل والتي نتج عنها سقوط الآلاف من الضحايا والمصابين معظمهم من الأطفال والنساء، ولا يزال العدد في ازدياد، وإذ يشعر بالأسى إزاء المأساة الحقيقية التي يعيشها سكان مدن غزة ورفح وخان يونس تحت القصف الإسرائيلي العشوائي، وتحت الحصار والتجوع الذي يتناقض مع القانون الدولي الإنساني، وقطع الماء والكهرباء والوقود وشح الغذاء وانهايار المنظومة الصحية ومنع المستلزمات الطبية، وفرض التهجير القسري، والإبادة الجماعية للنازحين من الحرب، والعيش في ظروف مناخية بالغة السوء تفنقر إلى أبسط متطلبات الإنسانية، وإذ يشيد بصمود أبناء الشعب الفلسطيني ونضالهم المشروع والبطولي من أجل استرداد حريتهم وحقوقهم الوطنية الثابتة غير القابلة للتصرف:

1. يعلن عن شجبه وتنديده الحازمين بالعدوان العسكري الإسرائيلي المتواصل من قصف جوي ومدفعي واجتياح بري على مدن غزة ورفح وخان يونس منذ يوم 07 أكتوبر 2023، ومدن الضفة بالأخص في مدن نابلس والخليل وبيت لحم وأريحا، مما أدى الي سقوط آلاف الشهداء و الجرحي من المدنيين وغالبيتهم من الأطفال والنساء، والذي وصل لحد الإبادة الجماعية والتطهير العرقي، وتدمير البنايات السكنية ومنشآت البنى التحتية والمنظومة الصحية والمدارس ومنشآت الأمم المتحدة ودور العبادة، وهدم الممتلكات، والاقتحامات،

وإغلاق المعابر، وإقامة حواجز على الطرق المؤدية إلى القرى والبلدات والمدن الفلسطينية، بالإضافة إلى مصادرة أراض فلسطينية، وإطلاق نار، وإقامة بؤر استيطانية..، كما يدين بأشد العبارات الجرائم التي ترتكبها سلطات الاحتلال الاستعماري الإسرائيلي بحق أطفال فلسطين خاصة في قطاع غزة ومحيطه، بما في ذلك القتل والتشويه المتعمدين والاحتجاز والاعتقال، ويطالب الأمين العام للأمم المتحدة بضرورة إدراج إسرائيل على قائمة العار للجهات التي ترتكب انتهاكات جسيمة ضد الأطفال أثناء النزاعات المسلحة، مع الدعوة لإطلاق حملة من أجل تسليط الضوء على حقوق الطفل الفلسطيني تحت الاحتلال الاستعماري الإسرائيلي وما يتعرض له من قتل واعتقال وحرمان من أبسط حقوق الطفولة، ويدعو إلى بذل كافة الجهود من أجل الوقف الفوري للحرب العدوانية على الشعب الفلسطيني، مع التأكيد على ضرورة التكفل بجوهر الصراع وهو إيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية.

2. يحمل الاحتلال الإسرائيلي المسؤولية الكاملة عن التصعيد الخطير الذي جرى في عموم الأراضي الفلسطينية، والذي جاء نتيجة لاستمرار الانتهاكات الإسرائيلية والإجراءات أحادية الجانب فيها والتي وصلت إلى حد الاستباحة للشعب الفلسطيني ومقدساته، بالإضافة إلى تصاعد وتيرة العنف والتحرير والاقترامات العسكرية لمدن الضفة وهدم المنازل وتهجير الشعب الفلسطيني والتوسع الاستيطاني وارتفاع معدلات عنف المستوطنين، في ظل تجاهل وتراجع الاهتمام الدولي .

3. يؤكد رفضه المطلق لعمليات التهجير القسري والنزوح الداخلي للفلسطينيين، التي يقوم بها جيش الاحتلال والتي تشكل انتهاكاً خطيراً وصارخاً للقانون الدولي والمعاهدات والمواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان و نطالب بوقف هذه العمليات، ويؤكد على ضرورة حل قضية اللاجئين الفلسطينيين حلاً عادلاً وشاملاً و ضمان حق العودة لهم وفقاً لقرارات الشرعية الدولية، خاصةً قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194 بتاريخ 1948م، ويؤكد على مسؤولية الأمم المتحدة تجاه قضية اللاجئين الفلسطينيين، مما يلبي حقهم في العودة والتعويض وعلى الولاية الممنوحة لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين في الشرق الأدنى (الأونروا) وفقاً للتكليف الأممي وأهميتها كعامل استقرار في المنطقة لاغنى عنه، ورفض المساس بها أو مسؤولياتها وعدم تغيير أو نقل مسؤولياتها إلى أي جهة أخرى.

4. يدين المشاركة الأمريكية في العدوان من خلال تزويد جيش الكيان الإسرائيلي بأحدث منتجات الآلة الحربية الأمريكية، كما يدين العدوان الأمريكي الغاشم على الأراضي السورية والعراقية واليمنية، و يستنكر حماية الكيان الإسرائيلي و تغطية جرائمه في المحافل الدولية. واستخدامه حق النقض (الفيتو) ، ويستهنج المواقف الدولية التي تساند العدوان الغاشم على الشعب الفلسطيني، كما يدين الانحياز التام لبعض الحكومات والمشرعين للسياسات والممارسات الاستعمارية والعنصرية لإسرائيل والتغطية على الجرائم التي ترتكبها بما فيها جريمة التطهير العرقي وتشجيعها على التكرار للاتفاقيات الموقعة وتحدي الشرعية الدولية وتمنح الاحتلال الحصانة والإفلات من العقاب مستفيدة من ازدواجية المعايير التي توفر الغطاء للمحتل وتغذي الصراع والتي لن تؤدي إلا إلى زيادة العنف والدمار وتسعى لعقاب الشعب الفلسطيني، بما في ذلك قطع المساعدات، ويدعو إلى التصدي لهذا الانحياز الأعمى.

5. **يطالب** بتقديم مرتكبي جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الإبادة الجماعية التي يرتكبها الاحتلال الإسرائيلي في عموم الأراضي الفلسطينية للعدالة الدولية، ويثمن عالياً الدعوى التي قدمتها جمهورية جنوب افريقيا لدى محكمة العدل الدولية ضد إسرائيل، قوة الاحتلال لارتكابها جريمة الإبادة الجماعية ضد الشعب الفلسطيني، ويشيد بجلسات الاستماع التي تضمنت حقائق تتهمها بعدم الوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية لعام 1948 بحق الشعب الفلسطيني. ويرحب بالإجراءات المؤقتة التي أمرت بها المحكمة لمنع وقوع مزيد من أعمال الإبادة الجماعية في قطاع غزة، ويدعو جميع الأطراف إلى ضمان امتثال إسرائيل التام والفوري لأمر المحكمة، ويؤكد على ضرورة تحمل المجتمع الدولي مسؤولياته تجاه تحقيق العدالة للشعب الفلسطيني، وتوفير الحماية الدولية له ووضع حد لأعمال الإبادة الجماعية التي يتعرض لها، ويدعو حكومات المجالس الأعضاء في الاتحاد إلى تقديم الدعم الفني والمالي اللازم لدولة فلسطين في هذا المجال.

6. **يرحب** ويشيد بمواقف حكومات دول المجالس الأعضاء الداعمة للقضية الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني المشروعة في تقرير مصيره -خاصةً في قطاع غزة ومحيطه-، ويثمن عالياً كافة الجهود الرامية إلى دعم الشعب الفلسطيني -بشتى الطرق الممكنة- في هذا الوقت الحرج من تاريخه، ويعتبر أن نصرته الشعب الفلسطيني ومؤازرته في هذه المحنة الأليمة واجب ديني وأخلاقي وإنساني؛ ويستنفر ويهيب بجميع الشعوب إلى دعم صمود الشعب الفلسطيني في غزة، مادياً ومعنوياً و إعلامياً و دبلوماسياً وسياسياً ، ويحث المجتمع الدولي وكل الهيئات الإنسانية وضع حد للحصار الجائر عن طريق فتح الممرات والمعابر من أجل إيصال المساعدات الي سكان غزة ورفح وخان يونس المحاصرين والمهجرين، خصوصا الدواء والغذاء، والماء، والوقود، كما يدعو إلى القيام بالمساعدة المالية الضرورية لاعادة بناء ما دمرته آلة الحرب التابعة للنظام الصهيوني في قطاع غزة ، و يؤيد أيضا المشاريع والاستثمارات من أجل عملية التقدم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للفلسطينيين، إلى جانب بذل جميع الجهود لوقف العمليات والخطط الصهيونية للاستيطان والضم في الضفة الغربية و تفكيك المستوطنات القائمة على الأراضي الفلسطينية حيث أنها مستوطنات غير قانونية.

7. **يعرب** عن استنكاره وأسفه الشديدين لقرار العديد من الدول التعليق المؤقت للتمويلات الجديدة لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) باعتباره عقاباً جماعياً من شأنه أن يفاقم الأزمة الإنسانية لملايين اللاجئين الفلسطينيين، ويدعو هذه الدول إلى مراجعة قرارها حتى يتسنى للوكالة مواصلة إسداء خدماتها لصالح اللاجئين الفلسطينيين وتوفير حاجياتهم الأساسية من مواد غذائية ومأوى ورعاية طبية أولية، وبخاصة في قطاع غزة الذي يشهد ظروفاً عصيبة بفعل الاعتداءات الإسرائيلية الوحشية.

8. **يعرب** عن استياءه إزاء فشل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لعدم قدرته على الاضطلاع بمسؤولياته باتخاذ قرار حاسم في سبيل إيقاف جرائم الحرب التي ينفذها الاحتلال بحق الشعب الفلسطيني مما ينعكس سلباً على دور المجلس في حفظ السلم والأمن الدوليين وحماية المدنيين العزل.

قرار رقم 3-18/PFR-CONF

بشأن

دور البرلمانات الإسلامية في التصدي للمخططات الإسرائيلية

بشأن يهودية الكيان الصهيوني وتهويد القدس

إن مؤتمر اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في دورته الثامنة عشر المنعقدة تحت شعار " التغير المناخي في العالم وكيف يتصدى له أعضاء الاتحاد " ، في مدينة أبيدجان بكوت ديفوار يومي 23-24 شعبان 1445 هـ الموافق 4-5 مارس 2024م،

إنطلاقاً من مبادئ واهداف الاتحاد وميثاق منظمة التعاون الإسلامي،

إذ يستند إلى القرارات الإسلامية التي تؤكد أن قضية القدس تشكل جوهر قضية فلسطين التي هي لب الصراع العربي- الإسرائيلي، وأن السلام الشامل والعدل لن يتحقق إلا بعودة مدينة القدس إلى السيادة الفلسطينية، باعتبارها عاصمةً لدولة فلسطين،

وإذ يؤكد التزامه بجميع القرارات الصادرة عن مؤتمرات الاتحاد في دوراته السابقة بشأن القدس،

وإذ يؤكد تمسكه بخطة العمل الإسلامية الهادفة إلى دعم قضية فلسطين وحماية القدس ضد سياسات التهويد الممنهجة التي تتبعها سلطات الاحتلال الإسرائيلي لتغيير طبيعتها العربية والإسلامية وتركيباتها السكانية وعزلها عن محيطها الفلسطيني،

وإذ يشدد على أهمية خطة عمل مجموعة الاتصال الوزارية التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي بشأن قضية فلسطين والقدس والتي تم اعتمادها في اجتماع المجموعة الذي عقد في الرباط في 12 نوفمبر 2014، **وإذ يشيد** بمؤتمر الأزهر العالمي لنصرة القدس، الذي عقد في القاهرة بتاريخ 17-18 يناير 2018، والعمل على تنفيذ توصياته بشأن الحفاظ على الوضع القانوني والتاريخي للمدينة والاماكن المقدسة فيها ودعم صمود أهلها بكافة الأشكال،

وإذ يؤكد على قرار مجلس الأمن رقم 681 (1990) بشأن انطباق جميع أحكام اتفاقية جنيف لعام 1949 على الأراضي العربية المحتلة وعدم شرعية أي تدابير وإجراءات تتخذ من الجانب الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينية، **وإذ يؤكد** أيضاً على قرار الجمعية العامة رقم 292/58 الصادر في 6 مايو 2004 بشأن وضع الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها مدينة القدس،

وإذ يذكر بالرأي القانوني لمحكمة العدل الدولية الصادر في 9 يوليو 2004، ومؤتمرات الدول الأطراف المتعاقدة على اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 بشأن تنفيذ احكام الاتفاقية على أرض دولة فلسطين والقدس وحماية المدنيين في زمن الحرب،

وإذ يشيد بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم A/ES-10/L.22، المعتمد بتاريخ 21 ديسمبر 2017 - بأغلبية ساحقة- أبرزت إرادة المجتمع الدولي لمواجهة الظلم والعدوان المتمثل في قرار الرئيس الأمريكي السابق الرامي إلى تهويد مدينة القدس ونقل السفارة الأمريكية إليها،

وإذ يشير إلى القرار رقم 4/129 الصادر عن المؤتمر العام لليونسكو في دورته التاسعة عشرة بتاريخ نوفمبر 1967 الذي أكد على أن جميع التدابير والإجراءات التشريعية التي يتخذها "الكيان الصهيوني" - وينجم عنها تغيير وضع القدس بما في ذلك مصادرة الأراضي والعقارات - باطلة ولاغية،

وإذ يضع في اعتباره البيان الصادر عن الاتحاد الأوروبي في ختام جلسته المعقوده بتاريخ 2009/12/8 على مستوى وزراء الخارجية والذي ينص على أن المستوطنات وجدار الفصل الذي يبنى على الأرض المحتلة وهدم المنازل وإخلائها، خطوات غير شرعية وفقاً للقانون الدولي، وتشكل عقبة أمام السلام، وتندد باستحالة حل الدولتين،

وإذ يذكر بقرار مجلس الأمن الدولي رقم 478 (عام 1980) الذي ينص على أن كل محاولات الكيان الصهيوني الهادفة إلى تغيير الوضع القانوني والتاريخي لمدينة القدس ومقدساتها الإسلامية والمسيحية وهويتها وتركيبها الديموغرافية، لاغية وباطلة،

وإذ يشيد باستمرار المقاومة الفلسطينية الشجاعة للاحتلال الإسرائيلي وتدنيسه للحرم المقدسي الشريف، وإذ يعرب عن القلق البالغ إزاء قيام وزير الأمن القومي الإسرائيلي ايتمار بن غفير بزيارة استفزازية يوم الثلاثاء 2023/01/03 إلى المسجد الأقصى ومجمع الحرم الشريف:

1- يؤكد على أن مدينة القدس جزء لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية المحتلة، كما جاء في قراري مجلس الأمن الدولي 242 لسنة 1967م، و338 لسنة 1973، وتطبق عليها اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949م، كما جاء في العديد من قرارات مجلس الأمن الدولي، كما يؤكد على أن القدس ترتبط ارتباطاً وثيقاً بأمن واستقرار المنطقة برمتها.

2- يدين بشدة ويرفض بشكل قاطع كافة القوانين العنصرية التي تتبناها إسرائيل لترسيخ سياسات الفصل العنصري بما فيها مايسمى "قانون أساس: إسرائيل الدولة القومية للشعب اليهودي" والذي يهدف لطمس وإلغاء الحقوق التاريخية والسياسية للشعب الفلسطيني.

3- يدين بأشد العبارات استمرار اقتحامات قوات الاحتلال وشرطته والمستعمرين المتطرفين والمسؤولين الرسميين لباحات المسجد الأقصى المبارك، والاعتداء على المصلين والمرابطين داخله منتهكة حرمة الحرم القدسي الشريف وشعائر العبادة فيه والتي تعتبر استفزازاً فظاً لمشاعر المسلمين واستمراراً للعدوان على الشعب الفلسطيني وعلى القدس ومقدساتها، ودعوات المتطرفين اليهود -دون مسائلة- لهدم المسجد الأقصى، ويؤكد على أن لا شرعية قانونية ولا دينية أو تاريخية لهذه الخطوات ويجب مراجعتها ووقفها.

4- يندد بالمحاولات الإسرائيلية الرامية إلى الاستيلاء على التراث الفلسطيني وتزييف تاريخ المواقع الدينية والأثرية في فلسطين، ويدعو في هذا الصدد حكومات المجالس الأعضاء للدفاع عن مواقع التراث وتحديداً من خلال منظمة اليونسكو والعمل على تنفيذ القرارات الصادرة من مجلسها التنفيذي بشأن المواقع التاريخية والتراثية الفلسطينية وذلك للحيلولة دون تدمير التراث الثقافي الفلسطيني الإسلامي.

5- **يدين** نقل كل من الولايات المتحدة وغواتيمالا وهندوراس وكوسوفو سفارات بلادهم إلى مدينة القدس الشريف والاعتراف غير القانوني بمدينة القدس عاصمة لإسرائيل، كما **يدين** إعلان رئيس الأرجنتين نيته نقل سفارة بلاده إلى مدينة القدس المحتلة، ويعتبر هذه الإجراءات تهديداً للأمن والسلم الدوليين واعتداءً سافراً على الحقوق التاريخية والقانونية للشعب الفلسطيني، لأنه ينتهك قرارات مجلس الأمن الدولي رقم 252 (1968) و267 (1969) و465 و476 و478 (1980) و2334 (2016) ويتحدى الإرادة والاجماع الدوليين.

6- **يرفض بقوة** مشروع إعلان الكيان الصهيوني، مدينة القدس المحتلة عاصمة لإسرائيل وللشعب اليهودي، باعتبار هذا المشروع عدواناً مباشراً على الشعب الفلسطيني وحقوقه الثابتة وغير القابلة للتصرف.

7- **يدين** فتح كل من هنغاريا وأستراليا والبرازيل والتشيك وكولومبيا مكاتب تجارية ودبلوماسية لها في مدينة القدس الشريف في مخالفة واضحة للقانون الدولي ولقرارات الأمم المتحدة بما فيها القرار 478 (1980) ، ويدعو حكومات المجالس الأعضاء في الاتحاد إلى اتخاذ كافة الإجراءات التي من شأنها حثهم على إغلاقها والالتزام بالقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية. كما يؤكد رفضه القاطع لكل المحاولات الرامية إلى نقل السفارات المعتمدة لدى الكيان الصهيوني إلى مدينة القدس، باعتبار هذه المحاولات غير شرعية ولاغية وتتعارض مع الوضع القانوني لمدينة القدس كجزء لا يتجزأ من الأراضي العربية المحتلة.

8- **يجدد الترحيب** بتبني الجمعية العامة للأمم المتحدة للقرار A/ES-10/L.22 بتاريخ 21 ديسمبر 2017 الراض لقرار الادارة الأمريكية حول وضع مدينة القدس.

9- **يحمل الإدارة الأمريكية** المسؤولية الكاملة عن كافة التدايعات الناجمة عن عدم التراجع عن هذا القرار غير القانوني ويعتبره مكافأة لإسرائيل - السلطة القائمة بالاحتلال - على تنكرها لقواعد القانون الدولي ولتحديها للشرعية الدولية، كما **يعتبره** تشجيعاً لها على مواصلة سياسة الاستعمار والاستيطان والإبادة والتطهير العرقي الذي تمارسه في الاراضي الفلسطينية المحتلة.

10- **يؤكد** من جديد على أن جميع الإجراءات والتدابير التشريعية والإدارية التي اتخذها الكيان الصهيوني - السلطة القائمة بالاحتلال - لفرض قوانينها وإجراءاتها الإدارية على مدينة القدس، غير قانونية وهي بالتالي باطلة ولاغية ولا تتسم بأي شرعية، وذلك وفقاً لقرارات الأمم المتحدة، ويدعو كافة الدول والمؤسسات والمنظمات والشركات إلى عدم التعاطي مع هذه الإجراءات.

11- **يؤكد مجدداً** على زيف وبطلان الادعاءات الإسرائيلية بحقوق لها في الحرم القدسي الشريف وما يقوم عليه، وبأن تلك الادعاءات لاتقوم على أساس، كونها تتعارض مع قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة وأحكام القانون الدولي، وإن فرض التقاسم الزمني والمكاني عليه، يشكل خطأً أحمر لا يمكن تجاوزه، وعلى دولنا مقاومته ووقفه بكل السبل والآليات المتاحة.

12- **يدعو** الفاتيكان وكافة الكنائس المسيحية للمشاركة في مقاومة تهويد مدينة القدس، حرصاً منها على احترام البعد الروحي لجميع الشرائع السماوية وضمناً للتعايش السلمي بين أبنائها، و**يدين** جميع عمليات بيع الأراضي للإسرائيليين.

13- **يندد** بالإجراءات الإسرائيلية في منع السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة من الدخول إلى القدس ومحاولاتها المستمرة لإدراج القدس في قائمتها التمهيدية الأثرية لتسجيله كموقع إسرائيلي على قائمة التراث العالمي في تحد صارخ للقانون الدولي، وقرارات الشرعية الدولية وانتهاكاً للمواثيق والاتفاقيات الدولية، بما في ذلك اتفاقية التراث العالمي.

14- **يقدر** الجهود المبذولة من جانب كل الصناديق التي أنشئت من أجل القدس بما فيها بيت المال القدس التابع للجنة القدس، وذلك دعماً لضمود اهل القدس وتثبيتهم في مدينتهم، كما يناشد الأمتين العربية والإسلامية شعوباً وحكومات، المزيد من التضامن لمواجهة الصلف الإسرائيلي وماتبديه حكومة الاحتلال من استخفاف بالحقوق التاريخية والثقافية والدينية للشعب الفلسطيني، و**يدعو** لتنفيذ المشروعات التي تعزز صمود المدينة المقدسة وأهلها ومؤسساتها.

15- **يدعو** إلى تفعيل قرار القمة الإسلامية الثالثة عشرة، المتعلق بدعم وتطوير برنامج التمكين الاقتصادي للشعب الفلسطيني في أرض دولة فلسطين ومدينة القدس - على وجه الخصوص - والذي اطلقه صندوق الأقصى بإدارة البنك الإسلامي للتنمية.

16- **يدعو** إلى تفعيل القرارات الخاصة بحظر التعامل مع الكيان الصهيوني وعدم انتهاك قوانين المقاطعة، ورفض التطبيع مع هذا الكيان بأي شكل كان.

17- **يحث** مجلس الأمن للأمم المتحدة على اتخاذ اجراء عملي لمنع تكرار أي زيارة استفزازية من قبل أي قادة سياسيين إسرائيليين رفيعي المستوى في المستقبل، وعليه يجب أن يتم التثديد بإسرائيل بأشدّ العبارات وإذا لزم الأمر، يجب عزل إسرائيل عن التعاملات الدولية.

18- **يؤكد** على تحميل مسؤولية عواقب أي زيارة استفزازية للأقصى من قبل اي سياسي إسرائيلي متشدد، من بين أمور أخرى، من شأنها إعادة إشعال العنف في مجمع الأقصى بشكل خاص وفي الأراضي الفلسطينية بشكل عام وتمثل تهديدا خطيرا للغاية للوضع الراهن في المسجد الأقصى.

19- **يلاحظ** بقلق بالغ عدم فاعلية وصاية الأردن المتزايدة على موقع الأقصى. لذلك هناك حاجة ماسة لتعزيز دور الأردن في الوصاية على الأقصى، والتي هي في الوقت الحالي وصاية رمزية ومتناقضة. وعليه يجب على المجتمع الدولي تغيير هذا الوضع.

20- **يحث** دول المجالس الأعضاء في الاتحاد على النظر في إدراج القدس الشريف في مناهج مدارسهم مع التأكيد على أن القدس الشريف عاصمة أبدية لدولة فلسطين.

قرار رقم 4-PFR-17/CONF

بشأن

الأراضي العربية المحتلة في سوريا ولبنان

إن مؤتمر اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في دورته الثامنة عشر المنعقدة تحت شعار " التغير المناخي في العالم وكيف يتصدى له أعضاء الاتحاد " ، في مدينة آبيدجان بكوت ديفوار في 23-24 شعبان 1445 هـ الموافق 3-4 مارس 2024م،

إذ يستذكر انتهاك الكيان الصهيوني للمادة (25) من ميثاق الأمم المتحدة، من خلال اتخاذ القرار المؤرخ 14 ديسمبر 1981 بشأن فرض قوانينها وإدارتها على الجولان السوري المحتل، وعدم انصياعها لقرارات مجلس الأمن الدولي، خاصة القرار رقم 497 الصادر في 17 ديسمبر 1981، الذي يعتبر ضم الكيان الصهيوني للجولان السوري المحتل، لاغياً وباطلاً وليس له أثر قانوني، متحدياً بذلك إرادة المجتمع الدولي، وإذ يدعم موقف دولة لبنان الداعي المجتمع الدولي إلى تطبيق القرار رقم 1701، بما يحقق المصلحة اللبنانية ووضع حد نهائي لانتهاكات الكيان الصهيوني للسيادة اللبنانية ولتهديداتها الدائمة وأعمال التجسس التي تمارسها ضد لبنان ومحاولة نهب ثروته النفطية،

وإذ يؤكد المبدأ الأساسي المتمثل في عدم جواز اكتساب الأراضي بالقوة،

وإذ يؤكد التزامه بجميع القرارات الصادرة عن مؤتمرات الاتحاد في دوراته السابقة بشأن الأراضي العربية المحتلة في سوريا ولبنان،

وإذ يدرك مايعانيه المواطنون السوريون في الجولان المحتل من إجراءات قمعية ومحاولات إسرائيلية مستمرة لإرغامهم على القبول بالهوية الإسرائيلية، وإذ يندد باستمرار الاحتلال الإسرائيلي لمزارع شبعا وتلال كفر شوبا اللبنانيين،

وإذ يؤكد سريان اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية السكان المدنيين وقت الحرب لعام 1949، على الجولان السوري المحتل، وبأن إقامة مستوطنات واستقدام مستوطنين إلى الجولان السوري المحتل، يشكل خرقاً لهذه الاتفاقية وتدميراً لعملية السلام،

وإذ يشيد بصمود الشعب العربي السوري في وجه الغطرسة الإسرائيلية واستمرار احتلالها المتواصل للجولان، وإذ يثني على صمود لبنان ومقاومته الباسلة في وجه الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة:

1- يدين بأشد العبارات الهجمات التي تشنها القوات الأمريكية، وكذلك الخروقات العدوانية الإسرائيلية المتكررة على السيادة السورية، من خلال مهاجمة بعض المواقع داخل الأراضي السورية، مما يشكل خرقاً فاضحاً للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، ويؤيد الحق المشروع لسوريا في الدفاع عن النفس والرد على العدوان الصهيوني.

2- **يندد بقوة** بالهجمات الجوية التي يشنها الكيان الصهيوني على مناطق الخردلي، عيتا الشعب، وراميا القوزح، وبيت ليف وجبل بلاط قرب مروحين، ومناطق طيرحرفا ومنطقة حامول في جنوب لبنان، ويؤكد حق الشعب اللبناني ومقاومته الباسلة في استعادة سيادة لبنان على كل أراضي المحتلة بما فيها مزارع شبعا وتلال كفر شوبا والجزء اللبناني من قرية العجر، بكل الوسائل المتاحة، وذلك وفق القرارات الدولية ذات الصلة، ويرفض تصنيف مقاومه الاحتلال ضمن قائمة الإرهاب.

3- **يؤكد** موقفه الثابت الداعي إلى ضرورة صون ووحدة وسلامة الأراضي السورية واللبنانية وسيادتهما واستقلالهما ووثاقهما الاجتماعي، ويعلم دعمه وتضامنه مع سوريا ولبنان في مواقفهما الثابتة والمطالبة بحقوقهما الوطنية، ضمن التزامهما بتحقيق سلام شامل وعادل في المنطقة، ويشيد بصمود المواطنين السوريين واللبنانيين ويحيي تمسكهم بأرضهم وهويتهم ومقاومتهم للاحتلال الإسرائيلي.

4- **يعرب عن** استنكاره وأسفه الشديدين لاعتراف الإدارة الأمريكية بالسيادة الإسرائيلية على هضبة الجولان السورية المحتلة، ويعتبر أن هذا القرار يأتي في إطار تكريس الأمر الواقع، وشرعنة الاحتلال الإسرائيلي لهضبة الجولان، ويؤكد على أن هذا الإجراء يمثل مخالفة صريحة للقانون الدولي، وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، لا سيما قراراي مجلس الأمن 242 لعام 1967، و497 لعام 1981م.، كما يؤكد على أن القرار الأمريكي لا يغير من الوضع القانوني لهضبة الجولان السورية باعتبارها أرضاً عربية سورية محتلة، وفقاً للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.، ويحث جميع دول العالم على احترام مقررات الشرعية الدولية، وعدم الاعتراف بأي من التدابير والاجراءات التي تخالفها فيما يخص هضبة الجولان السورية المحتلة.

5- **يدين** بقوة الكيان الصهيوني لاستمراره في تغيير الطابع القانوني للجولان السوري المحتل وتكوينه الديموغرافي وهيكله المؤسسي، كما **يدين** السياسات والممارسات الإسرائيلية المتمثلة خاصة في الاستيلاء على الأراضي والموارد المائية وبناء المستوطنات وتوسيعها ونقل المستوطنين إليها واستغلال مواردها الطبيعية وإقامة المشاريع عليها وفرض المقاطعة الاقتصادية على المنتجات الزراعية للسكان العرب ومنع تصديرها. ويرفض شعار: "تعال إلى الجولان" الذي رفعت سلطات الاحتلال لجلب المزيد من المستوطنين إلى الجولان السوري المحتل.

6- **يثن** قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم A/77/187 الصادر في 22 ديسمبر 2022، والذي أعلنت فيه أن القرار الإسرائيلي بفرض القوانين والتشريعات الإدارية الإسرائيلية على الجولان السوري المحتل، أمر باطل ومرفوض، وعلى الكيان الإسرائيلي الانسحاب من هذه الأرض المحتلة.

- 7- **يؤكد** من جديد أن استمرار الكيان الصهيوني في احتلال الجولان السوري منذ عام 1967م وضمها إياه في 14 ديسمبر 1981م، يشكلان تهديداً مستمراً للسلم والأمن في المنطقة والعالم أجمع.
- 8- **يؤكد** حق الجمهورية العربية السورية في استرجاع كامل سيادتها على الجولان السوري المحتل، كما يعلن دعمه ومساندته لسوريا في موقفها الثابت والملتزم بتحقيق سلام عادل وشامل في المنطقة، مبني على قرارات الشرعية الدولية، خاصة قراري مجلس الأمن الدولي رقم 242 و338.
- 9- **يدين** قرارات الكيان الصهيوني بفرض قوانينها وإدارتها على الجولان السوري المحتل وعدم امتثالها لقرار مجلس الأمن رقم 497 لعام 1981، **ويؤكد** أن جميع هذه القرارات الإسرائيلية باطلة وغير شرعية، كما يدين محاولات الكيان الصهيوني، فرض جنسيتها وبطاقات الهوية الإسرائيلية على المواطنين العرب السوريين، وهي تدابير تشكل خرقاً صارخاً للإعلان العالمي لحقوق الإنسان ولاتفاقية جنيف المتعلقة بحماية السكان المدنيين وقت الحرب لعام 1949 وللقرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة وغيرها من الهيئات الدولية.
- 10- **يؤكد** حق لبنان في ثروته النفطية والغازية المتواجدة ضمن مناطقه البحرية والمنطقة الاقتصادية الخالصة العائدة له والمحددة وفقاً للخرائط التي أودعتها الحكومة اللبنانية لدى الأمانة العامة للأمم المتحدة بتاريخ 2010/7/9 و2010/10/11 المستندة إلى القانون رقم 163 (قانون تحديد وإعلان المناطق البحرية للجمهورية اللبنانية).